■ بلغت الاستثمارات الخليجية المباشرة في اليمن خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٦م حوالى ٢٧٠مليراً و٧٠٠مليون ريال وبمتوسط سنوي يزيد عن ٥٤مليراً و١٠٠ مليون ريال، وشكلت نحو ٧٩,٣٪ من اجمالي الكلفة الاستثمارية الخليجية خلال نفس الفترة..وأرجع تقرير رسمي حديث حصلت عليه «الميثاق» ذلك الارتفاع بصورة اساسية الى التطور الكبير في الاستثمارات السعودية، والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً وبصورة خاصة خلال عامي ٢٠٠٥ –٢٠٠٦م، فعلى الرغم من الانخفاض الذي شهدته الاستثمارات الخليجية في عام ٢٠٠٤م إلا انها عاودت الارتفاع عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م وبصورة كبيرة بحيث حققت الاستثمارات الخليجية المباشرة خلال هذين العامين أعلى معدل لها من حيث الكلفة الاستثمارية وبمبلغ ١١٥ مليار ريال في المتوسط لهذين العامين.

وذكر التقرير ان الاستثمارات الخليحية في اليمن شهدت العديد من التطورات خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٦م بحيث يمكن تقسيم هذه الفترة الى فترتين رئيسيتين، تغطي الاولى الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠١م والفترة الثانية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦م وخلال الفترة الاولى اتسمت الاستثمارات الخليجية المباشرة بالتذبذب النسبي بحيث تراوحت بين ٦٩ مليون ريال في عام ٢٠٠١م، و٢٤ مليراً و٥١٤ مليون ريال في عام ١٩٩٧م وبمتوسط سنوي يقدر بحوالى ٧ مليارات و ٧٤ مليون ريال.

كتب :جمال مجاهد

السعودية في المرتبة الاولى تليها الامارات فالكويت
الاستثمارات الخليجية في اليمن تحقق أعلى معدل لها

كما بلغ حجم الكلفة الاستثمارية التراكمي للاستثمارات الخليجية المباشرة نحو ٧٠ ملياراً و٧٣٥ مليون ريال تشكل ٢٠,٧٪ فقط من اجمالي الاستثمارات الخليجية المسجلة خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٦م.

قفزة كبيرة

واحتلت الاستثمارات السعودية المرتبة الاولى من حيث الكلفة الاستثمارية للاستثمارات الخليجية وبنسبة ٨٥,٦٪ من اجمالي الاستثمارات الخليجية خلال نفس الفترة بحيث بلغ حجمها التراكمي مايزيد عن ٢٩٢,٢ مليار ريال.

واتسمت الفترة الاولى ١٩٩٢–٢٠٠١م بالتذبذب الملحوظ، وتتراوح الاستثمارات بين الصفر للفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٤م و١١مليراً و٢٠٠ مليون ريال في عام ١٩٩٩م، وبمتوسط سنوي مليران و٨٤٩ مليون ريال خلال هذه الفترة.

في المقابل ارتفع هذا المتوسط السنوي الى ٥٢مليراً و٧٤٨ مليون ريال خلال الفترة الثانية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦م حيث شهدت الاستثمارات السعودية تطوراً كبيراً باستثناء عام ٢٠٠٤م كما شكل عام ٢٠٠٦م قفزة كبيرة في حجم الاستثمارات السعودية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار لتبلغ ١٨٢مليراً و٤٦٦مليون ريال تشكل مانسبته ٦٢,٤٪ من اجمالي الكلفة الاستثمارية للاستثمارات السعودية و٥٣,٤٪ من اجمالي مساهمة الاستثمارات الخليجية خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٥م.

وتستند أهمية الاستثمارات السعودية وفقاً للتقرير السابق الى ان الجزء الأكبر منها يعتبر من المشاريع الاستثمارية الكبيرة اي التي تساوي كلفتها الاستثمارية او تزيد عن ٥٠٠ مليون ريال، بحيث يصل عدد هذه المشاريع الى حوالى ٢٤ مشروعاً استثمارياً تقدر كلفتها الاستثمارية بحوالى ٢٧٥ ملياراً و٤٧٢ مليون ريال، تمثل نحو ٩٤,٣٪ من اجمالي الاستثمارات السعودية، ساهمت في خلق فرص عمل تقدر بحوالى ٤٤٩٦ فرصة عمل.. في الوقت نفسه يصل عدد المشاريع الاستثمارية السعودية التي تزيد كلفتها عن مليار ريال الى ١٥ مشروعاً تتوزع بين المشاريع السياحية «٥» مشاريع مثل قرية ساحل العشاق السياحية، وهوليداي ان في عدن الى جانب «٥» مشاريع صناعية وكذلك مشروعين صحيين ومشروع للنقل ومشروع للهاتف النقال جي اس ام.

وشهد عام ٢٠٠٦م تسجيل «٧» مشاريع استثمارية سعودية تزيد كلفتها الاستثمارية عن ١٨٢ ملياراً و٤٦٦ مليون ريال من ابرزها مصنع انتاج الاسمنت في محافظة ابين بكلفة استثمارية ١٠٤ مليارات و٢٠٧ ملايين ريال تقريباً، ومنتجع سياحي «٤» نجوم في محافظة إب بكلفة استثمارية ١١ ملياراً و٧٣١ مليون ريال، وشركة للهاتف النقال جي إس إم بحوالى ٤٩ ملياراً و٦٧٠ مليون، بالاضافة الى ذلك اتسمت الاستثمارات السعودية بارتفاع نسبة مساهمة المستثمرين السعوديين فيها حيث يصل عدد المشاريع التي بلغت نسبة المساهمة السعودية فيها ١٠٠٪ الى ١٣ مشروعاً، ومشروع واحد بنسبة ٩٥٪ الى جانب ٣ مشاريع بنسبة ٧٥٪ ومشروع واحد بنسبة ٧٠٪.

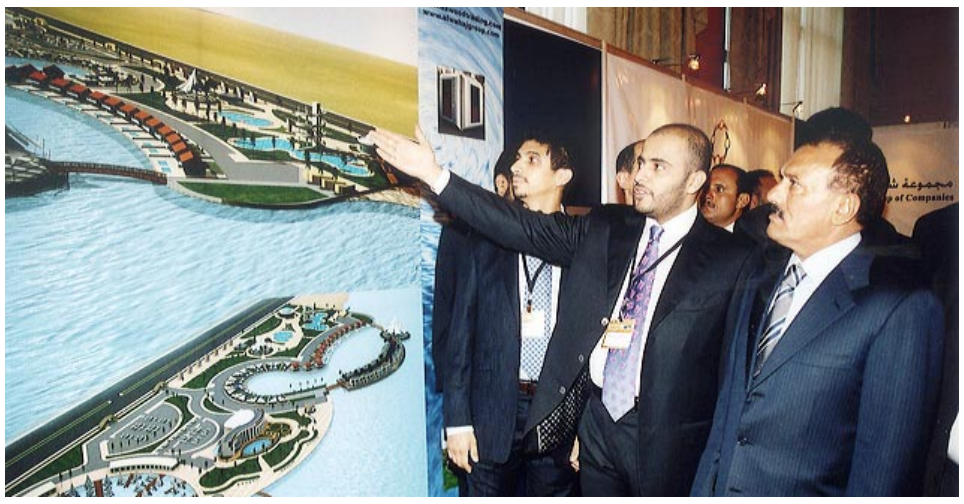

٧ مشاريع استثمارية سعودية في عام ٢٠٠٦م تزيد كلفتها عن ١٨٢,٤ مليار ريال

تدفق استثماري

وأشار التقرير الى ان المشاريع الاستثمارية الاماراتية احتلت المرتبة الثانية وبنسبة ١٣,٩٪ تقريباً من اجمالي الكلفة الاستثمارية للاستثمارات الخليجية ورغم تذبذب حجم الاستثمارات الاماراتية خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٦م بحيث تراوحت بين ١٧ مليون ريال عام ١٩٩٤ و١٥ ملياراً و٤٠٠ مليون ريال في عام ١٩٩٧م إلا انها تميزت باستمرار تدفقها خلال تلك الفترة باستثناء عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م.

كما بلغ الحجم التراكمي للاستثمارات الاماراتية ٤٧ مليار و٣٦٣ مليون ريال خلال نفس الفترة وبمتوسط سنوي يزيد عن ٣ مليارات و١٥٨ مليون ريال.

وقد شهد عاما ١٩٩٥ و١٩٩٧م أعلى معدل للاستثمارات الاماراتية وبمبلغ ١٣ ملياراً و٣٣١ مليون ريال، و١٥مليار و٤٠٠مليون ريال على التوالي، حيث تم خلال عام ١٩٩٥ الترخيص لإقامة مشروع سكني بالمكلا في محافظة حضرموت وبمبلغ ١٣ ملياراً و٢٠٧ ملايين ريال تقريباً وبنسبة مساهمة اماراتية اماراتية تبلغ ٩٩٪.

وفي عام ١٩٩٧م رخصت الهيئة العامة للاستثمار لـ٦ مشاريع استثمارية اماراتية منها «٤» مشاريع تجاوزت كلفتها الاستثمارية المليار ريال.

ويقدر عدد المشاريع الاماراتية التي تزيد كلفتها عن مليار ريال بـ١٠ مشاريع استثمارية تشكل نحو ٤٠٪ من اجمالي المشاريع الاماراتية وتتراوح نسبة المساهمة الاماراتية في المشاريع الاستثمارية بين ٢٢,٣٪ و١٠٠٪ منها ٣ مشاريع فقط بنسبة مساهمة ١٠٠٪ ومشروعان بنسبة ٨٠٪ و٨٨٪ على التوالي.

وجاءت الاستثمارات الكويتية في المرتبة الثالثة باستثمارات تراكمية تصل الى مليار و٣٣٠ مليون ريال، توزعت على العديد من المشاريع الاستثمارية من اهمها مشروع تطوير فندق شيراتون صنعاء بمبلغ ٦٣٨,١ مليون ريال في عام ١٩٩٤م في المقابل كانت العمليات الاستثمارية لبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية محدودة اذ لم يتجاوز حجم استثمارات سلطنة عمان الـ٢٨٦ مليون ريال كما اقتصرت على مشروع استثماري واحد لكل من دولتي قطر ١٨٦ مليون ريال والبحرين ١٩ مليون ريال..

استثمارات قطاعية

وبالتوزيع القطاعي للاستثمارات الخليجية المباشرة في اليمن احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى بـ١٣ مشروعاً استثمارياً تشكل ٦٥,٦٪ من اجمالي الاستثمارات السعودية وتاتي مصانع الاسمنت في المقدمة من حيث العدد «٤» مصانع ومعمل اسمنت، ومن حيث الكلفة الاستثمارية ١٧٠ ملياراً و٩٤٧ مليون ريال في القطاع الصناعي يليها مشروعان للمنتجات الحديدية بحوالى «٥» مليارات و٢٣٣ مليون ريال.. وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية بحوالى ١٨٪ من اجمالي الاستثمارات السعودية، ثم المشاريع السياحية بنسبة ٨,٩٪ فالمشاريع الصحية بنسبة ٦,١٪ واخيراً القطاعين التجاري والنقل بنسبة ١,٤٪.

واحتلت الاستثمارات العقارية المرتبة الاولى في التوزيع القطاعي للاستثمارات الاماراتية المباشرة، وبنسبة ٣٤,٦٪ من اجمالي كلفتها الاستثمارية تلتها الاستثمارات السياحية وبنسبة ٢٠,٥٪ فالاستثمارات الصناعية وبنسبة ١٥,٣٪ وجاءت الاستثمارات في قطاع الغاز في المرتبة الرابعة ١٢,٨٪، ثم الاستثمارات الصحية ٨,٥٪ وفي المرتبة السادسة الاستثمار في قطاع الاتصالات وبنسبة ١٥,٤٪ واخيراً الاستثمارات في قطاعي النقل البري والاسماك.. وجغرافياً تميزت الاستثمارات الاماراتية بتوزيعها الجغرافي نسبياً اذ امتدت لتشمل الى جانب مدينتي صنعاء وعدن المدن الرئيسية في محافظات حضرموت وابين وذمار وحجة ومأرب ومحافظة صنعاء.

تطور الاستثمار

واكد تقرير اصدرته اخيراً وزارة التخطيط والتعاون الدولي حصلت عليه «الميثاق» ان اجمالي ماحصلت عليه اليمن من التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٥م نحو ٦٢٦,٤ مليون دولار فقط، لاتشكل سوى ٠,٨٥٪ من اجمالي التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية خلال الفترة نفسها، وهي نسبة متواضعة جداً تقل عن ١٪.

واستحوذت التدفقات التراكمية للاستثمارات السعودية على الجزء الأكبر من التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية المتجهة لليمن خلال هذه الفترة وبنسبة تصل الى ٧٣٪ حيث بلغت ٤٦١ مليون دولار.. وعند الاخذ في الاعتبار التدفقات التراكمية للاستثمارات اليمنية في الدول العربية الاخرى والتي تقدر بـ٦٨٢,٢ مليون دولار خلال الفترة نفسها فإن صافي التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٥م كان سالباً بمقدار ٥٥,٨ مليون دولار لصالح الدول العربية الاخرى.

ووفقاً لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥م رخصت اليمن لمشاريع بلغت كلفتها الاستثمارية نحو ٧٥١,٣مليون دولار خلال هذه الفترة وبنسبة تقدر بحوالى ١,٢٪ فقط من اجمالي الاستثمارات العربية البينية في ١٦ دولة عربية خلال هذه الفترة.

كما اتسمت الاستثمارات العربية المرخص لها في اليمن خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠١م بالتذبذب وبتواضع مبالغها اذ تراوحت بين ٦,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١ و٨٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦م وبمبلغ اجمالي يصل الى نحو ٢٢٢,٨ مليون دولار فقط خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠١م وبمتوسط سنوي يقدر بنحو ٣١,٨ مليون دولار.

في المقابل شهدت الاستثمارات العربية في اليمن تحسناً ملموساً خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥م اذ بلغ اجمالي هذه الاستثمارات ٥٢٨,٥ مليون دولار اي بمتوسط يزيد عن ١٣٢,١ مليون دولار في المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة.

وقد حققت الاستثمارات العربية المباشرة في اليمن معدلاً عالياً في عام ٢٠٠٥م اذ بلغت حوالي ٢٠٤ ملايين دولار، و يرجع ذلك بصورة اساسية الى ارتفاع الاستثمارات السعودية في اليمن خلال هذا العام والتي بلغت حوالى ١٩٨ مليون دولار وعند الاخذ في الاعتبار حجم الاستثمارات اليمنية في الدول العربية الاخرى والمقدرة بـ١٤٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م فإن صافي الاستثمارات العربية المباشرة في اليمن يصل في هذا العام الى ٥٧ مليون دولار فقط.

آفاق مستقبلية

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور طه احمد الفسيل لـ«الميثاق» ان توسيع انشطة وعمليات الاستثمارات الخليجية المباشرة وبالتالي آفاقها المستقبلية في اليمن يعتمد بصورة كبيرة على مدى توفر عوامل وعناصر اساسية تشكل في مجملها المناخ الاستثماري الموائي والجاذب للاستثمارات الخاصة..

ويأتي في مقدمتها تعزيز الاستقرار الاقتصادي وضمان استدامته، وذلك باعتباره من أهم المحددات الحاكمة للاستثمارات الخاصة بما في ذلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ويشمل ذلك تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وبالذات معدلات نمو القطاعات الانتاجية والخدمية غير النفطية، وكذا الحفاظ على معدلات متدنية للتضخم وتحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف الاسمي للريال اليمني مقابل العملات الاجنبية وتلافي التقلبات الكبيرة فيه، كما حدث خلال عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م حيث تنعكس هذه التقلبات باثارها السلبية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

واشار الفسيل الى ضرورة تقوية وتعزيز الاندماج الاقليمي والدولي للاقتصاد اليمني في جذب المزيد من الاستثمارات نظراً لما يخلقه ذلك وبالذات الاندماج الاقليمي لليمن من آثار ايجابية عدة مثل توسيع حجم السوق ونطاقه والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، فالآثار الديناميكية الناتجة عن التكامل الاقليمي ستعمل على خلق الظروف المواتية لتحقيق زيادة متواصلة في معدل زيادة الدخل من خلال زيادة المنافسة، ووفورات الحجم وآثار انتشار التكنولوجيا وتحسين مناخ الاستثمار واقامة اسواق كبيرة الأمر الذي يؤدي الى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الاندماج الاقليمي للاقتصاد اليمني يجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة

بالاضافة الى اقامة شراكات حقيقية وعملية بين القطاع الخاص ورجال الأعمال والصناعيين اليمنيين والخليجيين حيث يعتبر ذلك من المسارات المهمة لجذب الاستثمارات الخليجية المباشرة، ان لم يكن هو المسار الأهم، خاصة وانه حتى الآن لم يتمكن القطاع الخاص الوطني بكافة فئاته من القيام بالدور المناط به في عقد شراكات حقيقية مع القطاع الخاص الخليجي بما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الخليجية المباشرة الى اليمن.

وقال الفسيل «كما يتوقف مستقبل الاستثمارات الخاصة في اليمن والاستثمارات الاجنبية المباشرة على وجود رؤية واضحة وجلية وشفافة للدولة تجاه الاستثمارات الخاصة وعلى كافة المستويات الحكومية، والاستمرار في تنفيذ مصفوفة اجندة الاصلاحات الوطنية بما يساهم في تعزيز مظاهر الحكم الجيد بصورة عامة ومعالجة الاختلالات التشريعية القانونية والتنظيمات الادارية من خلال تبسيط اجراءات بدء الأنشطة والأعمال ورفع مستوى أداء أجهزة القضاء وزيادة فعالية تنفيذ الاحكام ووضوح التشريعات والأنظمة القانونية بما يحد من مظاهر الفساد المالي والاداري».

ومن بين العوامل والعناصر المطلوبة ضرورة التحديد الدقيق لدور ووظيفة الحكومة ودور ووظيفة القطاع الخاص بما في ذلك المجالات والأنشطة لكل منهما، وبطبيعة التكامل والتنسيق فيما بينهما، وفي الوقت نفسه آلية مؤسسية قانونية تنظم عملية التشاور والتنسيق والتخطيط بين الحكومة والقطاع الخاص، بما في ذلك وضع آلية مؤسسية تضمن اشراك الحكومة والقطاع الخاص بصورة فعلية في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وبالذات تلك المتعلقة بانشطته واستثماراته.

وشدد الخبير الاقتصادي الفسيل على أهمية التفكير الجدي في بدء الخطوات التنفيذية لانشاء السوق المالية في اليمن، وانشاء قاعدة بيانات ومعلومات كافية تغطي انشطة القطاع الخاص المحلي والاجنبي وتعطي في الوقت نفسه صانع القرار صورة واضحة ودقيقة عن أوضاع هذا القطاع وطبيعة الظروف والمشاكل التي يواجهها وعلى ان يتم انشاء او تكليف جهة حكومية رسمياً برعاية شئون القطاع الخاص، بحيث تهتم هذه الجهة بدراسة وتحليل أوضاع القطاع الخاص وطبيعة مايواجهه من مشاكل وتحديات وظروف يمر بها تؤثر على أنشطة القطاع الخاص واستثماراته وبطريقة علمية وموضوعية..

فلاشك ان وجود مثل هذه الجهة سوف يساعد على ترشيد السياسات العامة للحكومة، وتقديم المشورة لها عن كيفية تقديم الدعم والمساندة للقطاع الخاص، وفي الوقت نفسه تقديم المعلومات والبيانات الاقتصادية والاستثمارية للقطاع الخاص وتوجيهه نحو الفرص الاستثمارية المتاحة.

استقرار تشريعي وقانوني

ولفت الفسيل الى «أهمية العمل على تحقيق الاستقرار النسبي للتشريعات القانونية والتنظيمية وان تتسم بالوضوح والشفافية الأمر الذي يساهم في خلق ظروف التأكد.. ذلك ان التوقع باستمرار اجراء تعديلات قانونية اوتغيير القوانين بين فترة وأخرى وعدم وجود آليات واضحة تضمن وضعها موضع التنفيذ العملي يضع المستثمرين في وضع متردد عند التفكير باقامة مشروعات استثمارية انتاجية جديدة، وفي أحسن الظروف الاتجاه الى مشروعات استهلاكية تدر عوائد مناسبة وسريعة، فمن المعروف ان أهمية الاستقرار التشريعي للاستثمارات الخاصة تنبع من ان آثارها لاتظهر إلا بعد وقت يطمئن خلاله اصحاب رؤوس الاموال على مدى استقرارها من ناحية وكفاءتها وحسن تطبيقها من ناحية اخرى.. فوجود تشريعات قانونية جاذبة للاستثمارات الخاصة ليس كافياً وانما لابد ايضاً ان يتحقق اصحاب رؤوس الاموال من وجود وسائل وآليات لوضع هذه التشريعات موضع التطبيق الفعلي وبشفافية ووضوح.. وكذلك التحقق من وجود اجهزة ومؤسسات قضائية وأمنية تطبق هذه التشريعات وتفض المنازعات القضائية التي تنشأ عنها، وتفرض مايصدر عن هذه المؤسسات من أحكام.. وهذه الامور غير متوافرة او على الاقل غير مكتملة في المجتمع المدني».ونوه الى تعزيز البنية التحتية والخدمية من خلال اتجاهين الاول تقوية البنية التحتية والخدمية العامة وبالذات في المناطق الصناعية بحيث يتم تجهيزها بالخدمات العامة الاساسية، والثاني توفير الاطر التشريعية والتنظيمية التي تتيح للقطاع الخاص المساهمة في تقوية البنية التحتية والخدمية.